ذوي الفروض اسرية ان يعطيهم فروضهم واخذ ما بقي فان استوى على الدرجة منهما اثنان
اعلى من ناسبه من جهة الابوين منهما ولا يعصب احداهما ما خلى الابوين وان سفل بل
يعصب الاخ لغته وتقدم اصلا من يشارك اهل فرضه الا ما كان من المشتركة فانه
لا يترك فيها الا للاصلاح وهي زوج وام واثنان من ولد الام واخ من الاب والام ا ذ
يكون للزوج النصف ثم للام السدس وبقي الثلث وهو لولد الام ترتاكهم فيما
هو فرضهم العصبة اذا كان اخا لهما لك من ابويه ويعطي اخته ما عز فناه حقه يقينا وما
وقع فيه التردد فلا يخالفه انه يوقف فان عدم العصبة والحق كان في اب ابو لولا فان فقد والحق
الى بيت المال والله اعلم باب ميراث الجد والاخوة اذا اجتمعت
تركة واجمع الجد وولد الاب والام وولد الاب فهو كاحدهم على ان لا يزيد الثلث عن
ذلك فهو فيما ذكروه المنظم بالثلث على كل حال وقد يعد عليه في البداية مثلا يمرث
يكون اذا اجتمع جد واخ من اب وام واخ من اب اعني في المسائل احدهم وان الاب بعد
يرده لاخيه وابنه قصد عده على الجد وهذه المسئلة تعرف في قولهم بمسالة المعاده ولو
لم يكن بهم من يكون له فرض فللجد الاغبط من المقاسمة وثلث ما يبقي وسدس كل الشيء
وما بقي فللاخوة ثم ان لم يبق شيء فلا شيء ولا يعتبر للاخت فيما اذا لم علمه مع الجد فيما سوا
هذه الحالة وشيء لا لذرية ولا زوج ولا اخت وخرقا لرمح والاكلوا واخذ سهما نصف المبلغ
ولجد اثنا عشر حقه السدس والام الثلث فتعول الى خمسة الا ان خمسها لا يصح ف
زيد على الجد بل للسوا اليها من النصف يقال الى اخ لجد ويقتسمانه للذكر مثل الانثيين ويقسم فيمن
يبقى الباقي منها فو جه صحتها من ستة وعشرين للزوج تسعة وللام ستة وللاخت كذا
اربعة وثلوث الى تمامية كتاب النكاح ذكره ان يتزوج وماله فيه عرض
داع والاستغناء عنه عند الحاجة ويجب ان يتزوج من رأيت واستحسنت وبوفا
هذا العقد بشهادة و يوكل ويجوز ان يقبل العقد ان يطلب الا بحر ز
حنا وديا واذا ارخاها في عقده اكتفى بها والصغيرة اذا استصوب الا ب والجد تزويجه في
رأيه زوجه من الملك الذي له والمجنون ان كان يفيق فلا عكس اباه ان يعصد له وبائه
في الاقامة فاذا ايسا عد على حاله ولم يفق زوجه الاب او الحاكم وما للسفيه ان يتزوج اذا
ما لم يزوجه الولي فان اذن له في العقد جاز فان عين له امرأة تعين والا فلا
الولي

الولي من الطلاق الا اذا اقام سريه فان اردت تزوج عبد صغير حر يتيم عمه بنفسك بغلام ف
كبير فانه يعقد بالاذن و المرأة غير المحاجة للنكاح كبيرة يتزوج بها فان احتاجت والاظر و
ندب لها والمرأة من الايامى اذا ادعت الى فوجدت عليه الا وليا تزوجها واذ
عقد الاب او الجد بالبكر وعاجل من غير استيذانها جاز لكن ان كانت ايه للزوج كره فان
لم تكن بكرا لم يستحب الا باذنها بعد البلوغ ويزوج امته بجبار واذا طلبت النكاح فالاسعاف
يستحب ولا يجب و لا يصح نكاح المرأة الا بولي والصحيح الحق اثنين الامة فلها ان تزوجت
السيد وزوج امة المرأة الرجل الذي زوجها وولي المعتقة الذي لا يلي غيره الاب ثم الجد ثم ابن الجد ثم ابن
واحد منهما وبوفي بعدهما بالاخ ثم ابنه ثم على ترتيب الارث وسوى بينهم بان خرجوا هذا
يكون اخوته للابوين و اخر للاب والصحيح كما انه واذا استوى اثنان وجاز لهما فظاهر لم يترجح
دون الاخر بل لو كانا سواجاعة وفوقا ان تعم جميع ولو لم يرض فلا يقدح شيء وهي الحرية والبلوغ بل
العقل وان لا يكون زوجي النظر لجهل وهرم وذكر وفي الفاسق خلافا ولا يبعد المهي وقالوا
متى جهل الولي كان الابعد من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى خمس درجة وكذا لو
عرض عضل بل حكم سنة ان انتقل الى السلطان المستثنى من ذلك الغائب اذا
ما وكل وكيله اولى وان ا ذا ان يوكل استاذن في النكاح الا لليسير مثل الاشكد والبياض
وليس للولي ان يشا بع بل الاب والجد لغفلة والاكمل والاعدم من قومهم ان الخمسان يوجب ويقبل
عقد ابنه ٥٥٥٥ و البالغة الصغيرة في غير اللغوية تزويجي كامن قام له حق الولاية منهم
و رضاها ولو كان يسيرا مهر مثلها فرضت بعشرة ولم يرض الاولياء بذلك لم يلزمهن
امتناعهم جاز ا وحمل القول في الكفاءة على الساواة لا غير نسبا وديانة وحرية وعلما لا
لا العجمي بالعربية ٥٥ الى العربية كقول لا غير قرشي والهاشمي كقولهما لا غير
يقي وحر كقولهن بعيري اليهما التقوي والحرية لا الحايك المهاجر وسوى بين عجم وموسر ولو
ربيطا كما بها بين كقوله وفق عيبا مره يطل النكاح ويجب شاهدان وشرطان يلقى
فيهما الحرية ولا بد في الشاهدين من ذكورة وعدالة وفي مقبولها وهما سماع الصحي والبصر لا
يكفي عامدها ولو وقف مدة وبان فسق الشاهدين بان العقد لا شيء ويشترط هنا لك قوله
للزوج زوجتك او انكحتك و رسم القبول فقول تزوجت وقبلت او زيد بعده نكاحها صح
منه ولا يكفا عجمي مما رسته وكذا عزبي في الاصح ويجب تسليمها و بحملها الى حيث يريد